

اسم المقرر: مهارات حياتية ١
العنوان: مدى تأثير التكنولوجيا على
السياسة الجنائية في ضوء قانون تقنية
المعلومات (دراسة تحليلية مقارنة)



إعداد الباحث: ماجد سعد القرني



مشكلة هذه الدراسة: أنه بسبب حداثة جرائم تقنية المعلومات هذه ،
وحقيقة أن بعض الدول تطبق قوانين تقليدية لا تتناسب مع خطورتها ،
ولا يوجد نص تشريعي للتعامل مع هذه الجرائم والنصوص القانونية
التي تستند إليها. يعتمد التفكير في مكافحة جرائم التكنولوجيا. بخلاف
المشرع المصري والتشريعات المقارنة بسن قانون مكافحة جرائم
تقنية المعلومات مشكلة هذا البحث هي أيضا السؤال التالي: ما هي
مفاهيم التكنولوجيا والسياسة الجنائية ؟

ما هي ملامح تطوير السياسة التشريعية في قانون مكافحة جرائم
تقنية المعلومات؟

ما هي قواعد الاختصاص القضائي والقانون واجب التطبيق في
الجرائم تقنية المعلومات؟

ما هي حجية الدليل الجنائي الإلكتروني؟



مشكلة البحث:

تمت صياغة مشكلة هذا البحث انطلاقاً من ملاحظة الفجوة التشريعية والعملية في مواجهة جرائم تقنية المعلومات، حيث لاحظ الباحث أن التطور السريع للتكنولوجيا لم يواكبه دائماً تطوير النصوص القانونية بشكل كافٍ، ما أدى إلى وجود قصور في حماية المجتمع وملاحقة مرتكبي هذه الجرائم بفاعلية.

واستند الباحث في صياغة المشكلة إلى عدد من الخطوات:

المنهجية: التحليل الوصفي للنصوص القانونية: حيث قام الباحث بمراجعة القوانين الوطنية القائمة، وخاصة قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات في مصر، وتحليل ما إذا كانت النصوص التشريعية كافية لمواكبة التحديات الجديدة، مع التركيز على نصوص المسؤولية الجنائية وحماية الأدلة الإلكترونية.

المنهج المقارن: اعتمد الباحث على مقارنة التشريعات الوطنية مع تجارب دولية أخرى، لتحديد أوجه القصور والفجوات، ولمعرفة أفضل الممارسات التي يمكن الاستفادة منها في تطوير السياسة الجنائية لمكافحة الجرائم الإلكترونية.

الاستقراء: من خلال دراسة القضايا العملية السابقة والوقائع المرتبطة بالجرائم التكنولوجية، استطاع الباحث استخلاص أنماط المشكلات الرئيسية، مثل صعوبة إثبات الجرائم إلكترونياً، وتحديد الاختصاص القضائي، وحجية الأدلة الجنائية الرقمية.

صياغة أسئلة البحث الأساسية: تم استخدام هذه الملاحظات لتحديد الأسئلة المحورية التي يجب عنها البحث، مثل: مفاهيم التكنولوجيا والسياسة الجنائية، ملامح تطوير التشريع، قواعد الاختصاص القضائي والقانون الواجب التطبيق، وحجية الأدلة الجنائية الإلكترونية.

بهذه الطريقة، جمعت صياغة مشكلة البحث بين الملاحظة الواقعية للظاهرة، والتحليل القانوني والتشريعي، والمقارنة العلمية، مما يجعل المشكلة واضحة، محددة، ومبنية على أساس عملي وأكاديمي إنساني في الوقت ذاته.